Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 2, Issue 4, October - December 2024
Page No: 429-439
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 **ISI 2024: 0.580** **معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74**

قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2023) م

سمية ميلاد باكير*
*قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الاسلامية، زليتن، ليبيا

Measuring the Impact of Fiscal Policy Tools on Economic Growth: An Empirical Study of the Libyan Economy During the Period (2000-2023)

Somayyah Milad Bakeer*
Department of Economics, Faculty of Economics and Commerce, Al-Asmariya Islamic University, Zliten, Libya

*المؤلف المراسل	s.bakeer@asmarya.edu.ly	*Corresponding author
تاريخ الاستلام: 2024-09-03	**تاريخ القبول:** 2024-11-01	**تاريخ النشر:** 2024-12-18

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو الناتج المحلي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2023م) حيث افترضت الدراسة إن الانفاق العام في الاجلين القصير والطويل تعد الأداة الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي، في حين تؤثر الضرائب على الدخل ايجابيا على النمو الاقتصادي في الاجل القصير كما لها تأثير سلبي في الاجل الطويل، وباستخدام اختبارات جدر الوحدة للكشف عن استقراريه المتغيرات محل الدراسة واختبار التكامل المشترك بواسطة منهجية ARDL لمعرفة وجود علاقة توازنيه في الاجل الطويل من عدمها، فقد توصلت نتائج الدراسة إلي اثبات وجود علاقة طردية طويلة الاجل بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي ، بالإضافة الى أن الضرائب لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل كما لها تأثير موجب على النمو في الاجل القصير كما بين نموذج متجه تصحيح الخطأ إن معامل تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ذات معنوية إحصائية، إذ إن ابتعاد الناتج المحلي غير النفطي عن التوازن في الاجل الطويل يتم تعديله خلال سبع سنوات تقريبا.

الكلمات المفتاحية: أدوات السياسة المالية، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الليبي.

Abstract

This study aimed to measure the impact of fiscal policy tools on economic growth expressed by the growth of non-oil GDP in the Libyan economy during the period (2000-2023 AD). The study assumed that public spending in the short and long term is the main tool for enhancing economic growth, while income taxes have a positive impact on economic growth in the short term and a negative impact in the long term. By using unit wall tests to detect the stability of the variables under study and testing joint integration using the ARDL methodology to determine the existence of an equilibrium relationship in the long term or not, the results of the study proved the existence of a long-term direct relationship between public spending and economic growth. In addition, taxes have a negative impact on economic growth in the long term and a positive impact on growth in the short term. The error correction vector model

also showed that the error correction coefficient carries a negative sign with statistical significance, as the departure of non-oil GDP from equilibrium in the long term is adjusted within approximately seven years.

Keywords: Fiscal Policy Tools, Economic Growth, Libyan Economy.

مقدمة:

تلعب السياسة المالية دورا محوريا في التأثير على الأنشطة الاقتصادية بدرجات متفاوتة اعتمادا على طبيعة سلوك النشاط الاقتصادي الخاص بكل دولة، وبهدف إحداث آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة وصولاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، نظرا لما لها من أهمية في اقتصاديات تلك الدول. لقد أصبحت ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي الى جانب ارتفاع الضرائب هي المتغيرات المهيمنة على النشاط الاقتصادي في مختلف الدول الامر الذي جعلها محور اهتمام أغلب الاقتصاديين مما أدى ذلك إلى ظهور عدة نماذج وأبحاث لتفسير هذه الظاهرة وأثرها على الانشطة الاقتصادية.

ومما لاشك فيه ان الاقتصاد الليبي يعتبر من الاقتصاديات النامية التي لم يكتمل نموها ، وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها إضافة الى المشاكل والظروف الخارجية التي تعرض اليها، مما اوجب تدخل الدولة في مسار النشاط الاقتصادي لوضع الاستراتيجيات للسياسة المالية وهو ما أثر بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي للدولة والمتتبع لتطور مراحل نمو الاقتصاد الليبي منذ اكتشاف النفط انه قد تم تطبيق مجموعة من الخطط والبرامج الاقتصادية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ولزيادة رفع معدلات نموه الاقتصادية في القطاع النفطي والقطاعات الغير نفطية علي حد سواء ، حيث اعتمد في ذلك على القطاع العام ودلك من خلال تطبيق ادوات السياسة المالية للوصول الي تلك الاهداف ، الجدير بالذكر هنا ان السياسة المالية في ليبيا مرت بمراحل تقشف احيانا وانتعاشا في احيانا اخرى تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد ، وبطبيعة الحال هذا التذبذب في عمل ادوات السياسة المالية سيكون له تأثيره اما سلبا او ايجابا على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي من ابرزها النمو الاقتصادي، لذلك اهتم هذا البحث في دراسة هذه الجزئية للوصول الى نتائج محددة يتم من خلالها قياس وتحديد اثر ادوات السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي معبرا عنه بالنمو الاقتصادي في ليبيا .

المشكلة البحثية:

تتمحور مشكلة الدراسة حول قياس وتحديد مدى تأثير ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، ومحاولة ايجاد اجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2023)؟

الفرضيات البحثية:

للإجابة على تساؤلات الدراسة نقترح الفرضيات التالية بهدف مناقشتها واختبار مدى صحتها وهي ان لأدوات السياسة المالية تأثير على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2023) م؟

الاهداف البحثية:

يهدف هد البحث الي تحقيق الاهداف الاتية:

- تحديد إثر ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2023) م؟

منهجية البحث:

اعتمدت هده الدراسة على المنهج التحليلي الكمي عن طريق استخدام نموذج قياسي يعتمد على اسلوب السلاسل الزمنية لسلسلة زمنية سنوية خلال الفترة (2000-2023) م، ودلك باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews10.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات الرسمية الصادرة من مصرف ليبيا المركزي ووزارة التخطيط والمالية وايضا على بيانات البنك الدولي لعدم توفر البيانات لعدة سنوات من المصادر لمحلية.

الدراسات السابقة:

تعد مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة المالية مهمةً لأنها تفيد في استكمال الإطار النظري للبحث من جهة وتعتبر مفيدة في تعزيز ما قد يتم التوصل إليه من نتائج في هذا البحث من جهة أخرى، والاهم من ذلك في كون دراستها تبرز الفجوة العلمية بينها وبين هذه الدراسة والتي من خلالها تظهر اهمية هذه الدراسة مقارنة بسابقاتها عليه سيتم التركيز على عرض الدراسات من خلال ما توصلت اليه هذه الدراسات من نتائج:

تناولت (دراسة ابوفناس،2012) موضوع فعالية السياسة المالية في ضل الانفتاح التجاري للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2012)،حيث هدفت الدراسة الي استعراض التطورات النظرية المتعلقة بالسياسة المالية والانفتاح التجاري في الادب الاقتصادي، وايضا الي قياس وتحليل فعالية ادوات السياسة المالية في ظل المعدلات الكبيرة للانفتاح التجاري، ومعرفة سببية العلاقة وتحديد اتجاهها بين كل من أدوات السياسة المالية ومعدلات الانفتاح التجاري، وحيث تم الاعتماد علي البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية للدولة الليبية، والنشرات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، فضلا عن التقارير والمؤشرات الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، ووزارة التخطيط وغيرها من الجهات الرسمية المحلية والدولية ، ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة:

ان الايرادات غير النفطية كانت مساهمتها في اجمالي الايرادات لاتزال ضعيفة وغير مؤثره، اما فيما يخص الانفاق العام يمكن القول بأن الدولة الليبية قد توسعت في الانفاق العام خلال السنوات الاخيرة من الدراسة وخاصة في الجانب التنموي بالإضافة الى انه من تبين خلال التحليل الوصفي انه لا توجد علاقة واضحة المعالم بين الانفتاح التجاري والسياسة المالية، وان كلا منهما يعمل على حده، وقد تبين دلك من خلال المقارنة بين معدلات النمو الخاصة بهما.

في حين تناولت (دراسة التير،2015) موضوع تقدير اثر السياسة المالية علي النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2013، هدفت الي التعرف علي نوع وطبيعة العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير والطويل وكدلك الي تقدير اثر الانفاق العام علي الناتج القومي الاجمالي، بناءا علي فرضيتين يؤثر حجم الانفاق العام والضرائب ايجابيا علي الناتج المحلي الاجمالي، لا توجد علاقة سببية بين كل من الناتج المحلي الاجمالي وحجم الانفاق والضرائب، وتوصلت الي ان الدالة الخطية هي افضل تمثيل ممكن لنمط العلاقة بين حجم الانفاق العام والضرائب من جهة، والناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى، كما اتبت صحة الفرضية الاولى بتأثير الانفاق العام وحجم الضرائب علي الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في ليبيا، وهدا ما يعكس اهمية المشروعات التنمية والتحول علي زيادة معدلات النمو في الناتج غير النفطي في ليبيا ،كما اثبتت صحة الفرضية الثانية ان اختلاف استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة يعني غياب التكامل المشترك بين هده المتغيرات ، وهدا يعني انعدام العلاقة التوازنية طويلة الاجل، كما اطهر اختبار السببية ان الناتج المحلي الاجمالي له تأثير ايجابي ومعنوي علي كل من الانفاق العام والضرائب والعكس صحيح .

إضافة الى ذلك تناولت (دراسة مخلوف ،2012) تقويم فعالية السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة (1995-2010)، هدفت الي تقويم فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي خلال هدة الفترة، اعتمدت الدراسة في منهجيتها علي المنهج الوصفي وادوات التحليل الكمي، ولأغراض التحليل القياسي استندت علي اسلوب التكامل المشترك وفقا لأسلوب جوهانسون، وعلي نموذج تصحيح الخطأ ، كما اعتمدت الدراسة ايضا علي اختبار السببية لغرانجر لدراسة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المستهدفة، وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج من اهما : الاعتماد الكبير علي عوائد النفط في تمويل النفقات العامة ما جعل من السياسة المالية في ليبيا تتصف بما يطلق علية الاقتصاديون دورية السياسة المالية، حيث تتجه السياسة المالية لان تكون سياسة توسعية حال تزايد عوائد النفط، وسياسة انكماشية عندما تتراجع هدة العوائد، اما نتائج التطبيق القياسي فقد اطهرت ضعف كفاءة السياسة المالية وفعاليتها النسبية فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي والسيطرة علي مستوى الاسعار في ليبيا، هدا وان كانت النتائج تفيد بان السياسة المالية المطبقة في ليبيا تمارس نوعا من الاثار الايجابية علي الناتج الحقيقي من خلال تأثيرها في الطلب الكلي، كما تفيد النتائج ايضا بان تأثير السياسة المالية في ليبيا يأتي من خلال

السياسة الانفاقية، حيث ان السياسة الضريبية كانت غير مؤثرة ولا تعول عليها السلطات كثيرا بدليل انها لم تجر اي تعديل علي الهيكل الضريبي لفترة طويلة من الزمن.
في حين ان تناولت (دراسة رحومة،2019) موضوع اثر الانفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي دراسة قياسية علي الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999-2017)، هدفت هدة الدراسة الي اختبار وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي ، اعتمدت علي اسلوب التحليل القياسي الكمي المتمثل في اختبار ديكي فولر الموسع قبل تطبيق منهجية التكامل المشترك لجوهانسون لاختبار علاقة التوازن في المدى، افترضت الدراسة انه هناك علاقة سببية احادية الاتجاه تتجه من النمو في الناتج المحلي الي النمو في الانفاق الحكومي في الاجلين القصير والطويل، ومن خلال الدراسة تبتث صحة الفرضية، وتشير النتائج القياسية الي ان هناك علاقة سببية قصيرة الاجل وطويلة الاجل تتجه من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الي النمو في الانفاق الحكومي. وتوصي الدراسة بضرورة توجيه الانفاق الحكومي نحو قطاعات انتاجية مما ينعكس بصورة مباشرة على الناتج المحلي الاجمالي بذلك زيادة رفاهية المجتمع.
وعلى المستوى العربي تناولت (دراسة العياطي،2012) موضوع مقاربة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري (1980-2010)، اطروحة دكتوراه، هدفت هدة الدراسة الي تحليل اثر مختلف متغيرات السياسة المالية علي النمو الاقتصادي، استخدمت دراسة قياسية بتقدير الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية في كل مرة تم ادراج اداة واحدة من أدوات السياسة المالية وكيفية تأثيرها علي النمو الاقتصادي، توصلت الي ان الانفاق الحكومي والايرادات الكلية لها تأثير ايجابي ومعنوي علي نمو الناتج الداخلي الاجمالي، بينما الضرائب الحقيقية المباشرة وغير المباشرة تؤثر سلبا علي هدا الناتج.
إضافة الى تناولت (دراسة امال ،2015) موضوع اثار السياسة المالية علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، هدفت الي تحليل اثر مختلف متغيرات السياسة المالية علي النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ،من خلال اختبار العلاقة بين الايرادات العامة والنمو الاقتصادي، فحص صحة قانون Wagner الدي يفسر العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي ،توصلت هدة الدراسة الي ان الايرادات النفطية، الايرادات الضريبية، الايرادات غير الجبائية لها اثر ايجابي ومعنوي علي النمو الاقتصادي الطويل الاجل في الجزائر، الناتج الداخلي الاجمالي له اثر إيجابي ومعنوي علي الانفاق العام مما يعكس صحة قانون Wagner في الجزائر.
وكذلك تناولت (دراسة لمجد وعبد الغني،2019) موضوع إثر السياسة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، هدفت الدراسة الي تحديد ما إدا كان للسياسة المالية دور في تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة الي تحديد ما ادا كان هناك علاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي خلال الفترة، حيث استعملت الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARLD، وتوصلت الي وجود علاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في المدي الطويل.
وتناولت دراسة (عبد الجبار،2020) موضوع أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية مقارنة مع دول الخليج العربي خلال الفترة (1990-2016). هدفت هدة الدراسة الي قياس اثر السياسة المالية علي النمو الاقتصادي في الجزائر، هدفت الي قياس اثر السياسة المالية علي النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول الخليج العربي، توصلت الدراسة من الناحية النظرية ان السياسة المالية المطبقة في هدة الدول كانت غير فعالة ،فالتوسع في الانفاق كان تأثيره في المقام الاول علي الجانب الاستهلاكي، كما ان قطاع النفط ما يزال الركيزة الاساسية التي يبنى عليها اقتصاديات هدة الدول، اما من الناحية القياسية تم تطبيق نماذج بابل حيث توصل الي ان النموذج المناسب هو نموذج الاثر الفردي ثم قام بتقدير نماذج بابل الديناميكي والتي كانت غير مقبولة احصائيا، وبغرض ايجاد علاقة هيكلية علي المدى البعيد اطهرت المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة قدرة علي التكامل المشترك مما مكنة من تقدير العلاقات طويلة الاجل، وبينت النتائج ان الانفاق الحكومي يؤثر سلبا علي النمو الاقتصادي والايرادات العامة تؤثر ايجابيا علي النمو الاقتصادي في الاجل الطويل.

النموذج القياسي:

سيتم استخدام العلاقة التالية لتحديد اتر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، لأجل دلك سيتم بناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة بالكيفية التالية:

$$Y= a_0 +B_1GS –B_2TX +Ut$$

حيث ان:

Y: النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي (كمتغير تابع)

GS: النمو في الانفاق العام

TX: النمو في الضرائب

a: المقطع الثابت

Ut: المتغير العشوائي

وسيتم تقدير نموذج قياس للنمو الاقتصادي حيث سيتم تحديد ادوات السياسة المالية (الانفاق العام GS، والضرائب (TX كمتغيرات مستقلة، ودراسة أثرها على (النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي) كمتغير تابع، تم الاعتماد على هدا النموذج بما يتماشى مع النظرية الاقتصادية بأنه هناك علاقة طردية ما بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي، وستكون العلاقة عكسية ما بين كل من الضرائب ومعدل النمو الاقتصادي.

تقدير النموذج القياسي:

لإعداد النموذج القياسي ووصولا إلى تقدير جيد لمعلمات النموذج سيتم اختبار مدى سكون السلاسل الزمنية من عدمه، ثم بعد ذلك اختيار النموذج اللائم للتقدير، يليها عدد من الاختبارات التشخيصية المتعلقة بجودة النموذج ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

يعد الاجراء الأولى في تقدير وقياس العالقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار السلاسل الزمنية طويلة الأجل، هو التأكد من سكون السلسلة الزمنية بهدف عدم الوقوع في فخ الانحدار الزائف، وستكون النتائج حتما زائفة ومظللة، لذا يجب إخضاع جميع متغيرات النموذج لاختبار الاستجرارية، للتعرف علـى استقرار المتغيرات محل الدراسة ودرجة تكاملها.

وسوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسع ADF وفرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة؛ (أي: عدم استقرار السلاسل الزمنيـة قد تم تطبيق اختبار جذر الوحدة لكل من متغيرات الدراسـة الناتج المحلي غير النفطي، الانفاق العام، الضرائب خلال الفترة الزمنية (2000م-2023م) والجدول رقم (1) يوضح نتائج اختبار ديكي فوللر الموسـع في المستوى وعند الفرق الأول.

جدول (1): نتائج اختبار ADFللسلاسل الزمنية.

المتغيرات	في المستوى			في الفرق الاول		
	النموذج الاول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الاول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
G	0.9096	0.8136	0.9239	0.0001	0.0041	0.0011
GDP	0.8174	0.0806	0.5233	0.0000	0.0002	0.0000
T	0.5814	0.7194	0.3810	0.0007	0.0505	0.0114

المصدر: وفقا لمخرجات برنامج (E.Views)

يلاحظ من خلال الجدول لنتائج اختبار ADF أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بالاستقرارية عند الفرق الأول وذلك عند مقارنة t المحسوبة مع قيم t الجدولية وفق النماذج الثالثة، وعند المستويات المعنوية، 1%، 5% 10% مما يعني رفض فرض العدم بعدم استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى، وقبول الفرض البديل (سكون السلاسل الزمنية) عند الفرق الأول .

اختيار فترة الإبطاء المثلى :

من خلال نموذج ARDL نتمكن من تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في النموذج وللوصول إلى ذلك سيتم الاعتماد على مؤشر AIC و إحصائية Akaika، حيث اتضح أن أفضل فترات الإبطاء المتحصل عليها باستخدام برنامج Eviews 10 هي (2 ،4،3) للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على التوالي، وبإجراء عملية تقدير فترة الإبطاء المثلى، جاءت النتائج كالتالي:

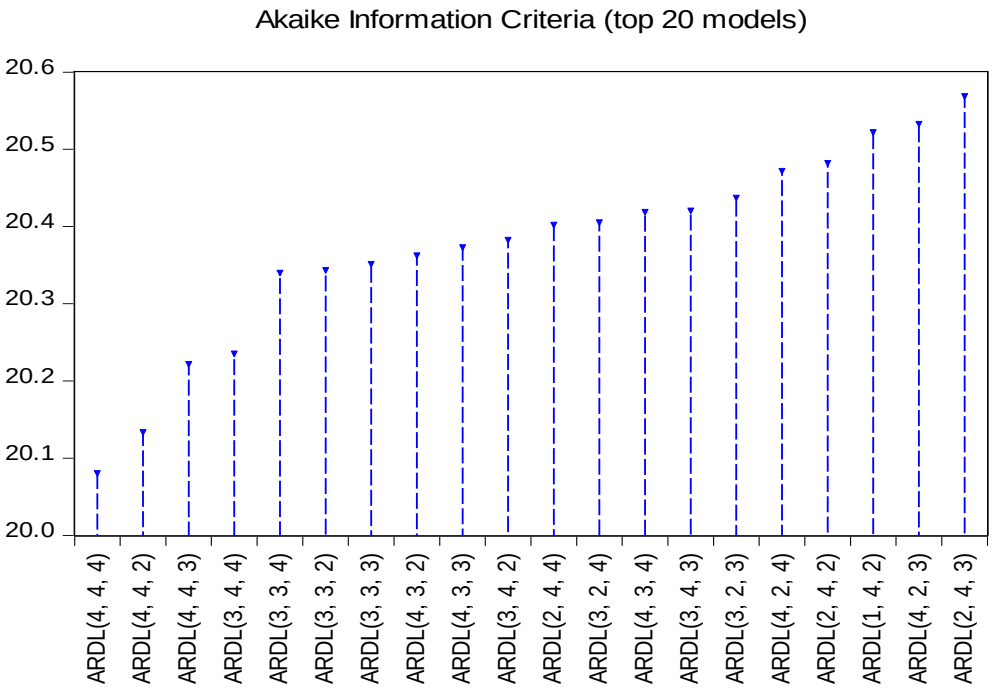

الشكل (1): اختبار فترات الابطاء المثلى.

اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

بعد تحديد سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات، تم تحديد اختبار الحدود Bounds Test التي تتضمن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للاختبار مدى وجود علاقة توازنيه مستقرة في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن ثم مقارنة إحصائية F المقدرة بالقيم الحرجة (الجدولية) حيث يتم القيام بهذا الاختبار من خلال الفرضيتين التاليتين.

الجدول (2): نتائج اختبار التكامل المشترك.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0506	21.13162	21.09695	0.616706	None
0.8855	14.26460	3.742668	0.156438	At most 1
0.7202	3.841466	0.128251	0.005813	At most 2

المصدر: وفقا لمخرجات برنامج (E.Views)

تشير نتائج الاختبار في الجدول رقم (2) إلى أن إحصائية prob تساوى 0.0506 وهي ما يدلل على ان النموذج عند مستوى 5 % معنوي وهو ما يدعم رفض فرضية العدم عند هذه المستويات المعنوية، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة في النموذج.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (الأجل القصير) :

تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين النمو الاقتصادي وأدوات السياسة المالية الرئيسية في الأجل القصير، باستخدام نموذج ARDL كما يتضح من الجدول التالي.

الجدول (2): نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ.

Conditional Error Correction Regression				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0517	2.543181	8769.621	22302.73	C
0.0280	-3.063813	0.248806	-0.762295	GDP (-1) *
0.0241	3.194587	0.265191	0.847176	G (-1)
0.1110	-1.933663	4.111852	-7.950937	T (-1)
0.0821	2.170861	0.246556	0.535239	D (GDP (-1))
0.1237	1.848782	0.547436	1.012091	D (GDP (-2))
0.2823	1.204592	0.430620	0.518721	D (GDP (-3))
0.0097	4.066152	0.222748	0.905727	D(G)
0.0110	-3.937012	0.206503	-0.813004	D (G (-1))
0.1822	-1.548500	0.345581	-0.535133	D (G (-2))
0.1581	-1.658715	0.255703	-0.424139	D (G (-3))
0.6500	-0.482294	3.903703	-1.882731	D(T)
0.0353	2.863256	3.961105	11.34166	D (T (-1))
0.7973	-0.270826	4.802913	-1.300755	D (T (-2))
0.2954	1.168123	4.440856	5.187466	D (T (-3))

المصدر: وفقا لمخرجات برنامج (EViews)

يمكن صياغة النتائج في الجدول أعلاه في شكل معادلة قياسية على النحو التالي:

$$D(GDP)= 22302-0.7729(GDP(-1) +0.9057G -7.9509T(-1)+0.905DG+ 11.341DT(-1)$$

يتضح من الجدول ومعلمات المعادلة المقدرة أن:

سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ قد تحقق فيه الشرطان، وأنه معنوي عند مستوى معنوية 1 %ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع حيث بلغ معامله (0.772-) مما يشير إلى أن النموذج قادر على تصحيح الخطأ، والرجوع إلى الوضع الطبيعي خلال فترة زمنية مقدرة، هذا يعني أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال الفترة قصيرة الأجل عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يمكن تصحيح ما يعادل 77.2 %من هذا الاختلال إلى أن يصل للتوازن في الأجل الطويل .

بالإضافة الى ان التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للأنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت النفقات العامة بنسبة 1 % ازداد النمو الاقتصادي غير النفطي بنسبة 9.05% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وما جاءت به الدراسات السابقة والتي تؤكد على أن النفقات العامة لها تأثير طردي على النمو الاقتصادي.

أيضا التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للضرائب على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت الضرائب بنسبة 1 % ارتفع النمو الاقتصادي 11.3% وهو ما يتوافق مع ما جاءت به النظريات الاقتصادية.

نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل :

لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تم استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك ARDLاستنادا على نموذج الانحدار الذاتي ذو التأجيل الزمني الموزع.

الجدول (3): نتائج نموذج ARDL في الأجل الطويل.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	8.747712	0.127045	1.111350	G
0.0329	-2.265026	4.604921	-10.43027	T
0.0162	3.559397	8219.753	29257.36	C

المصدر: وفقا لمخرجات برنامج (E.Views)

من خلال الجدول يتضح لنا، التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5% للانفاق العام على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفع الانفاق بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي 11.1% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن الانفاق العام يساهم بشكل هام في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

بالإضافة الى التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5% للضرائب على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت الضرائب بنسبة 1 % انخفض النمو الاقتصادي بـ 10.1% وهوما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي تؤكد على أن الضرائب بحكم أنها تسربات من النشاط الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

اختبار جودة النموذج المقدر:

قبل اعتماد النموذج المقدر في تقدير الأثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال استخدام الاختبارات الأتية.

التوزيع الطبيعي للبواقي :

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن: "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا"، ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية bera-jarque بالقيمة الجدولية Chi-Square عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.05، وبحسب الشكل (1) يلاحظ أن نتيجة الاختبار هي أكبر من مستوى معنوية 0.05، لذا فإنه يمكن رفض فرضية العدم التي مفادها عدم إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، والقبول بالفرضية البديلة، أي أن البواقي أو سلسلة حد الخطأ العشوائي تتوزع طبيعيا عند مستوى معنوية 5%.

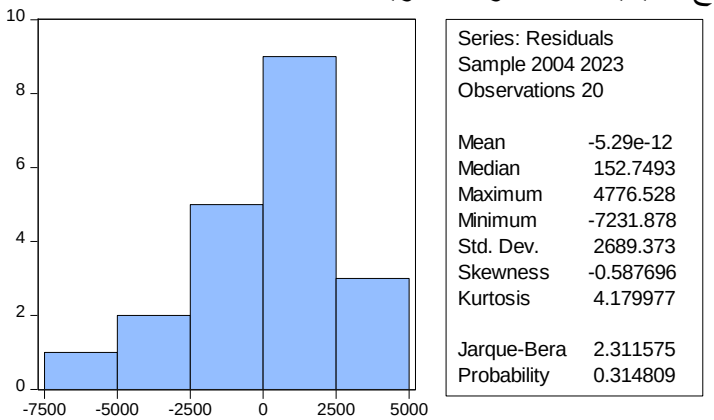

الشكل (2): التوزيع الطبيعي للبواقي.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

تم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي مفادها أنه: لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لا نجرانج Square-R المحسوبة عبر

اختبار- LM بالقيمة الجدولية لتوزيع Square- Chi عند درجة حرية ومستوى معنوية، وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ الاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Prob. F (2,3)	0.4366	1.106483	F-statistic
0.0143	Prob. Chi-Square (2)	8.490237	Obs*R-squared

المصدر: وفقا لمخرجات برنامج (E.Views).

من الجدول يلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Star-Q غير معنوية، وحسب LM testفإن Prob chi square- أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، البد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

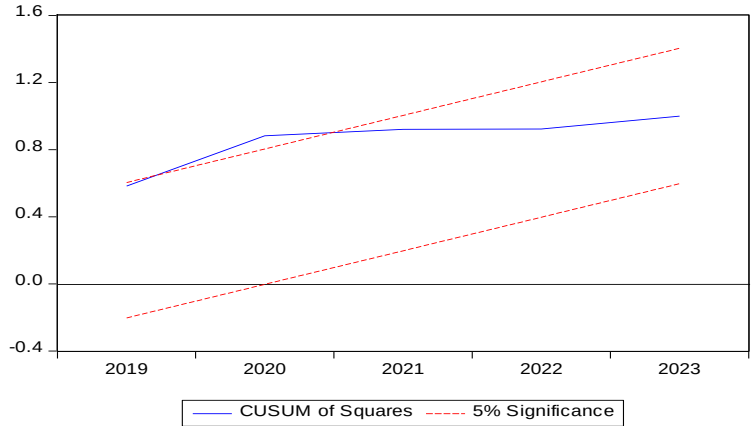

الشكل (3): اختبار الاستقرار الهيكلي.

يتحقق استقرار النموذج عند وقوع الشكل البياني الاختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي لكل من اختبار CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% هذا يعني أن قيم الخطأ لم تخرج عن حدود الثقة عند 5% وبالتالي فانه يمكن القبول باستقرارية النموذج.

اختبار تجانس التباين :

من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة عبر اختبار ARCH Test Heteroskedasticity بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار ثبات التباين:

الجدول (5): نتائج اختبار تجانس التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.3214	Prob. F (1,17)	1.042998	F-statistic
0.2946	Prob. Chi-Square (1)	1.098318	Obs*R-squared

تشير النتائج إلى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين حد الخطأ العشوائي، حيث يتم مقارنة القيمة الاحتمالية الاختبار F بالقيمة، 5% فاذا كانت أكبر من 5% يتم قبول فرض العدم بأنه ال توجد مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ، فبحسب هذا الاختبار فإن Pro F أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي

تنص على ثبات التباين، مما يعني خلو النموذج من مشكلة اختلاف التباين حد الخطأ العشوائي. من خلال النموذج القياسي للدراسة تم الوصول إلى النتائج التالية :
بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جدر الوحدة أن المتغيرات الاقتصادية مستقرة في الفرق الأول وذلك بحسب نتائج اختبارADF مما يدعم استخدام تقنية التكامل المشترك بأسلوب اختبار الحدود (test Bounds) ومن خلال إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، وتم الوقوف على وجود علاقة توازنيه مستقرة في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن ثم مقارنة إحصائية F المقدرة بالقيم الحرجة (الجدولية)، وقد تم الحصول على النتائج التي تشير إلى أن احصائية F المحسوبة تساوي 4.93 وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة بالنموذج عند مستوى ،5% وهي تدل على رفض فرضية العدم عند مستويات المعنوية (1%،5%،10%)، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل(بين النمو الاقتصادي مع باقي متغيرات الدراسة.
بعد إجراء تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير اتضح من خلال النتائج ما يلي:

- أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن تحقق فيه الشرطين المعنوية ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، حيث بلغت قيمته (-0.772) مما يشير أن النموذج قادر على تصحيح الخطأ والرجوع للوضع الطبيعي خلال فترة قدرت بسبع سنوات.
- التأثير الموجب والمعنوي للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.
- التأثير الموجب والمعنوي للضرائب على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.
- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت النفقات العامة بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي 0.81% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5% للضرائب على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت الضرائب بنسبة 1% انخفض النمو الاقتصادي بمقدار 0.66%وهو متوافق مع النظرية الاقتصادية.
- التأكد من خلو النماذج القياسية المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وكذلك مشكلة عدم ثبات التباين كما تدل على ان البواقي تتوزع توزيع طبيعي.

النتائج
توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها فيما يلي:
من خلال النتائج القياسية التي توصلت اليها الدراسة تبين صحة الفرضية الاولى في وجود أثر موجب ومعنوي بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل، فزيادة النفقات العامة بنسبة 1%تؤدي الي زيادة النمو الاقتصادي بنسبة، 0.81% وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
كما تبثت النتائج صحة الفرضية الثانية وتوافقها مع النظرية الاقتصادية في ان الضرائب لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، حيث كلما ارتفعت الضرائب بنسبة1% انخفض النمو الاقتصادي بنسبة 0.66% .
التوصيات:
من خلال النتائج السابقة يمكن اقتراح بعض التوصيات لصانعي السياسات الاقتصادية في ليبيا والمرتبطة بنطاق هذه الدراسة كالتالي:

- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة وترشيد الانفاق العام لتقليص حجم الفساد المتفشي في الاقتصاد.
- التخفيف من الاعتماد على الموارد النفطية، وإيجاد مصادر بديلة للدخل وذلك من خلال دعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية كقطاعي الزراعة والصناعة.

المراجع:
1. الغناي، بحري 2015، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995-2009. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 25)3(، مدرسة الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة سرت.

2. الهادي، عبد المجيد (2020). واقع السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية للفترة -2012 2019.مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، ع-10، جامعة طرابلس.
3. جمعة، صالح الدين إنبيه (2014). الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000- 2012.مجلة العلوم الاقتصادية السياسية، ع)4(، كلية المحاسبة غريان
4. دهب، سالم، ودرز، صالح)2019(. العالقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية السياسية، ع)13.)
5. سامي، ساسي، ويوسف، مسعود (2022). واقع السياسة المالية الضريبية في الاقتصاد الليبي للفترة -1970.
6. عبد السالم، مسعود رحومة (2019)أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصاد دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة .2017-1999 مجلة جامعة الزيتونة،
7. أبو فناس، أحمد سالم (2012) فعالية السياسة المالية في الانفتاح التجاري للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2009.رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراته، ليبيا.
8. أمال، معط الله (2015). أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012.رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان- الجزائر
9. التير، فاطمة (2015). تقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة .2013-1990 رسال ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة طرابلس، ليبيا
10. العياطي، جهيدة (2012). مقاربة قياسية للعالقة بين ادوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري للفترة .2010-1980 اطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بالقايد، الجزائر.
11. المبروك، نصر (2020). أثر النمو في الاتحاد الأوروبي على صادرات النفط الليبي الخام خلال الفترة -1985 2018.رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
12. سليمان، فرات محمد (2015). سياسة الانفاق العام وأثرى على النمو الاقتصادي في سوريه للفترة -2000 2010.رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، دمشق، سوريا
13. محمد، بلوافي (2013). أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي رادي: دراسة حالة الجزائر للفترة 1970-2011.أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، تلمسان، الجزائر
14. محمد، شرف الدين (2017) العالقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في ليبيا دراسة تطبيقية خلال الفترة .2012-1970 رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا.
15. محمد، مخلوف مفتاح (2016) تقويم فاعلية السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة 1990-2010 أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.
16. لمجد بشيري، عبد الغني بن مداني (2019). إثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2016م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة بوضياف، الجزائر.
17. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، أعداد مختلفة.
18. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
19. مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.